

أثر استقرار البنوك الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في جودة أرباحها المحاسبية

لجين محمد فايز الخطيب^{1*}، محمد ابراهيم حمرة²

1- طالبة دكتوراه، قسم المصارف والتأمين، علوم مالية ومصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

*- lojain.kh@damascusuniversity.edu.com

2- دكتور وأستاذ مساعد، قسم المصارف والتأمين، عمليات مصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

mohamad.hamra1969@damascusuniversity.edu.com

الملخص:

هدف البحث لاختبار أثر استقرار البنوك الإسلامية السورية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في جودة أرباحها المحاسبية خلال الفترة (2011-2022) بعينة مؤلفة من ثلاثة بنوك إسلامية سورية خاصة (بنك سورية الدولي الإسلامي، بنك الشام وبنك البركة سورية)، حيث تم قياس الاستقرار المصرفي والذي يمثل المتغير المستقر بمؤشر Bank-O-Mater المؤلف من عدة نسب مالية وتم إضافة نسبة الرفع المالي لقياس الجدارة الائتمانية أيضاً كمتغير مستقل داعم لمؤشر (S)، وتم قياس جودة الأرباح المحاسبية والتي كانت تمثل المتغير التابع بمؤشر تمهيد الدخل الذي يتناسب عكساً مع الجودة. وتم اتباع المنهج التحليلي الوصفي للجانب النظري وبعض الدراسات السابقة والمنهج التحليلي المقارن في الجانب التطبيقي من الدراسة أثناء سرد قيم المؤشرات، والمنهج الإحصائي الوصفي والقياسي في اختبار هدف البحث وفق نماذج Panel بواسطة برنامج الـ Eviews(10) الإحصائي.

وتوصل البحث إلى أن البنوك الإسلامية السورية تمتعت باستقرار مصرفي وجودة أرباح محاسبية رغم الأزمات التي مرت بها البلاد ولكنها بالمقابل لم تتمتع بالجدارة الائتمانية، كما توصل البحث إلى أن استقرار البنوك الإسلامية السورية وجدارتها الائتمانية لها أثر إيجابي في جودة أرباحها المحاسبية أي أنه كلما ازداد الاستقرار المصرفي وجدارته الائتمانية انخفضت قيمة مؤشر تمهيد الدخل وازدادت جودة الأرباح المحاسبية. وكانت أحد توصيات البحث أنه من الضرورة أن توجه البنوك الإسلامية السورية سيولتها الفائضة نحو الاستثمارات الأمثل ورفع من قيم وسوية التسهيلات الائتمانية المباشرة المقدمة للعملاء مما يساهم في تحريك عجلة الاقتصاد والاستفادة من الأرباح المجنية من جديد مما يخفف العبء على المدراء في البحث عن سبل في تحقيق الأرباح.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار المصرفي، الجدارة الائتمانية، جودة الأرباح المحاسبية، مؤشر Bank-O-Mater، مؤشر الرفع المالي، مؤشر تمهيد الدخل.

تاريخ الإيداع: 2024/04/16

تاريخ النشر: 2024/06/03



حقوق النشر: جامعة دمشق

- سورية، يحتفظ المؤلفون

بحقوق النشر بموجب

CC BY-NC-SA

The impact of the stability of Islamic banks listed on the Damascus Securities Exchange on the quality of their accounting profits

Lojain Mohammad Fayez Alkhateeb^{1*}, Mohammad Ibraheem Hamra²

1-PhD Student, Damascus University, Faculty of Economics, Banks and Insurance Department, Banking and Financial Sciences.

*-lojain.kh@damascusuniversity.edu.com

2- Doctor and Assistant Professor, Damascus University, Faculty of Economics, Banks and Insurance Department, Banking Operations.

mohamad.hamra1969@damascusuniversity.edu.com

Abstract:

The aim of the research is to test the impact of the stability of private Syrian Islamic banks listed on the Damascus Securities Exchange on the quality of their accounting profits during the period (2011-2022) with a sample consisting of three private Syrian Islamic banks (Syria International Islamic Bank, Cham Bank and Al Baraka Bank Syria), where banking stability was measured. Which represents the stable variable in the Bank-O-Mater index, which consists of several financial ratios. The financial leverage ratio was also added to measure creditworthiness as an independent variable supporting the (S) indicator. The quality of accounting profits, which represented the dependent variable, was measured with the income smoothing index, which is inversely proportional to quality.

The descriptive analytical approach was followed for the theoretical side and some previous studies, and the comparative analytical approach for the applied side of the study while listing the values of the indicators, and the descriptive and standard statistical approach in testing the research objective according to panel models using the Eviews(10) statistical program.

The research concluded that the Syrian Islamic banks had banking stability and the quality of their accounting profits despite the crises that the country went through, but they did not have creditworthiness. The research also concluded that the stability of the Syrian Islamic banks and their creditworthiness have a positive impact on the quality of their accounting profits, that is, the more banking stability increases The value of the income smoothing index decreased and the quality of accounting profits increased.

One of the research's recommendations was that it is necessary for Syrian Islamic banks to direct their surplus liquidity towards optimal investments and raise the values and levels of direct credit facilities provided to customers, which contributes to moving the wheel of the economy and benefiting from the profits earned again, which reduces the burden on managers in searching for ways to achieve profits.

Keywords: Banking Stability, Creditworthiness, Quality of Accounting Earnings, Bank-O-Mater Index, Leverage Index, Income Smoothing Index.

Received:16/04 /2024

Accepted:03/06 /2024



Copyright:Damascus

University-Syria

The authors retain the

copyright under a

CC BY- NC-SA

1. الإطار العام للبحث:**1.1. مقدمة البحث:**

يعد استقرار القطاع المصرفي من أهم غايات ورؤى السياسات النقدية في اقتصاديات العديد من الدول لما لها من آثار تُطال بها مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية والمصرفية وغيرها، وهذا ما برهنته العديد من الأزمات المالية والمصرفية العائدة أسبابها لتعثر عمل كبرى المصارف فكانت الأزمة العالمية عام (2008) من بين الأدلة والبراهين التي أثبتت أهمية استقرار القطاع المصرفي. ولكن في ظل التذبذبات التي عاشها ويعيشها اقتصاد العديد من البلدان واختلاف المعايير الممنهجة من قبل إدارات البنوك بالرغم من وجود بعض من المعايير العالمية الثابتة كمعايير لجنة بازل لكن تطبيقها في الواقع يتخذ بعض التحيزات في بعض الأحيان مما يجعل القطاعات المصرفية تعيش في حالة من التوتر وعدم الاستقرار، ومن بين أحد أهم هذه الأسباب تعود لاختلاف جودة الأرباح المحاسبية التي تتعرض لها البنوك بسبب التدخلات الناتجة عن إدارة الأرباح مما يعني وبشكل مباشر أهمية ارتفاع سوية جودة الأرباح لدى البنوك.

وكما يُعرف فإن البنوك الإسلامية ذات منشأ حديث وتتسم بقلّة توفرها وانتشارها في الدول النامية والمتطورة وذلك لطبيعة عملها الخاصة واتباعها معايير الشريعة الإسلامية وعدم وجود ضوابط شرعية واضحة ودقيقة معممة ربما قد يوقعها في ديمومة عدم الاستقرار والتأرجح في جودة أرباحها.

وتعتبر البورصة السورية من الأسواق المالية النامية والتي تعرضت للعديد من الأزمات التي بدأت بأزمة حرب وتلتها الأزمة والعقوبات الاقتصادية التي انعكست في استقرار المصارف ومن بين هذه البنوك المتأثرة هي البنوك الإسلامية والتي تُعد حديثة المنشأ مقارنة بباقي البنوك التقليدية السورية، لذلك اهتم البحث بدراسة جودة الأرباح المحاسبية في البنوك الإسلامية التي تمثلت في بنك سورية الدولي الإسلامي، بنك الشام وبنك البركة سورية، كما اهتم بقياس استقرار هذه البنوك، ليصل لهدفه الرئيسي وهو دراسة أثر استقرار البنوك الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في جودة أرباحها المحاسبية خلال الفترة الممتدة ما بين (2011-2022).

2.1. مشكلة البحث:

تعرض القطاع المصرفي السوري لعدة أزمات نتيجة الأوضاع التي مرت بها البلاد والتي بدأت بأزمة حرب خلال الفترة الممتدة ما بين (2011-2019) مروراً بأزمة الكورونا عامي (2020-2021) وما عاشه من أزمة اقتصادية عام (2022) إلى الآن، كل ذلك جعله عرضة لحالة من عدم الاستقرار وخصوصاً البنوك الإسلامية السورية التي بدأت بنشاطها الحقيقي مع بداية الأزمات، مما أثار الجدل في البحث عن أثر استقرار البنوك الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في جودة أرباحها المحاسبية. مما جعل مشكلة البحث متمثلة بالسؤال الرئيسي التالي:

- هل يوجد أثر لاستقرار البنوك الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في جودة أرباحها المحاسبية خلال الفترة الممتدة ما بين (2011-2022)؟

وتفرع عنه عدة أسئلة فرعية تمثلت بما يلي:

- هل البنوك الإسلامية السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية تعرضت لتذبذبات في استقرار عملها خلال الفترة الممتدة ما بين (2011-2022)؟

- هل البنوك الإسلامية السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ذات جدارة ائتمانية خلال الفترة الممتدة ما بين (2011-2022)؟

- هل تتمتع البنوك الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية لجودة أرباح محاسبية خلال الفترة الممتدة ما بين (2011-2022)؟

- من هي أكثر البنوك الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية حازت على أعلى مستوى في جودة أرباحها؟ ومن هي أكثر البنوك التي استطاعت أن تحافظ على استقرارها خلال الفترة الممتدة ما بين (2011-2022)؟

3.1. أهمية البحث:

تجلت أهمية البحث بأنه اختبر العلاقة المباشرة ما بين أثر الاستقرار المصرفي وجودة أرباحه المحاسبية وهذا ما يدفع الإدارات العليا والمدراء التنفيذيون ومجالس الإدارة في السعي نحو تحقيق جودة أرباح ذات سوية مرتفعة تزامناً مع الحفاظ على استقرار العمل المصرفي وذلك في محاولة الابتعاد عن الدخول في أي مرحلة من مراحل تعثر أو فشل مالي، كما أن السعي في تحقيق جودة أرباح أعلى تعني خوض المصارف مضمار المنافسة التي ترفع من سوية أدائها وكفاءتها، ولأن البنوك الإسلامية تتمتع بطابع خاص يميزها عن المصارف التقليدية جعلها أكثر تأثراً ببعض الظروف الخارجية مما انعكس على طريقة إدارة أرباحها، وخصوصاً أن البنوك الإسلامية السورية تعرضت لأزمات جعلتها عرضة لتذبذبات في استقرارها وفي آلية عملها وخطتها الاستراتيجية.

4.1. فرضيات البحث:

تمثلت فرضية البحث الرئيسية بفرضية العدم التالية:

1. H01: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لاستقرار البنوك الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في جودة أرباحها المحاسبية خلال الفترة الممتدة ما بين (2011-2022).
- وتفرع عن الفرضية الرئيسية عدة فرضيات عدم فرعية تمثلت بما يلي:
2. H02: لا تتمتع البنوك الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بجودة أرباح محاسبية خلال الفترة الممتدة ما بين (2011-2022).
3. H03: لا تتمتع البنوك الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية باستقرار مصرفي خلال الفترة الممتدة ما بين (2011-2022).

5.1. متغيرات ونماذج البحث:**المتغيرات المستقلة:**

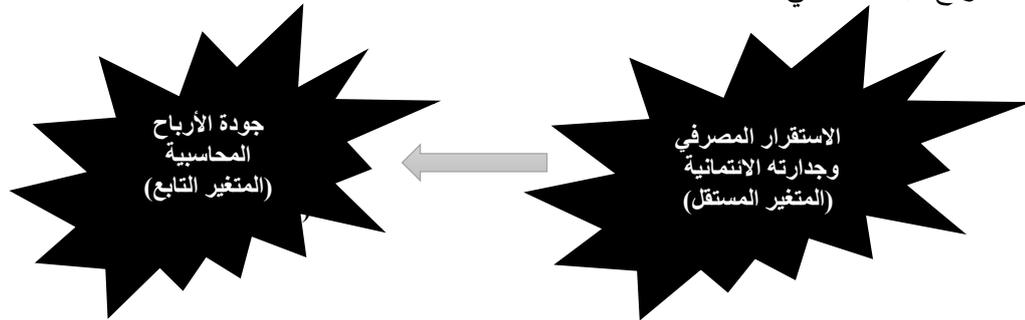
- تم قياس الاستقرار المصرفي بمؤشر Bank-O-Mater وهو أحد المؤشرات الذي يعبر عن الاستقرار المصرفي من خلال ملاءته ويتميز بأنه مؤشر مركب من عدة نسب مالية والذي إذا تجاوزت نسبته الـ 70% فإن المصرف في حالة جيدة.
- الجدارة الائتمانية كمؤشر داعم لمؤشر Bank-O-Mater وتم قياسها بنسبة الرفع المالي والتي إذا تجاوزت (2) فإن المصارف تعتمد على المديونية أكثر من اعتمادها على مواردها الذاتية.
- * وتم إضافة الجدارة الائتمانية كمؤشر مستقل ليصبح التعبير عن الاستقرار المصرفي لا يعتمد فقط على جانب الملاءة وبل من الجانب الائتماني أيضاً.

المتغيرات التابعة:

- تم قياس جودة الأرباح المحاسبية بطريقة تمهيد الدخل وفق نموذج (Bowen And Others, 2010).
- * وقد اختيرت هذه المتغيرات لقلّة استخدامها نسبة إلى باقي النماذج ولأنها تعتمد على البيانات المالية للمصارف بعيداً عن مسائل التحيز الشخصي في قياس نسبها.

أنموذج البحث:

ويمكن بناء أنموذج البحث كالتالي:



الشكل (1) علاقة المتغيرات المستقلة والتابعة

6.1. أهداف البحث:

هدف هذا البحث بشكل رئيسي إلى:

1. التعرف إلى جودة الأرباح المحاسبية في البنوك الإسلامية السورية وبيان مدى التباين بينها.
2. تسليط الضوء على مدى استقرار البنوك الإسلامية السورية وجدارتها الائتمانية وبيان التباين بينها.
3. قياس جودة الأرباح والاستقرار المصرفي بمؤشرات قليلة التداول.
4. التطرق إلى دراسة أثر استقرار البنوك الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في جودة أرباحها المحاسبية خلال حقبة تعرضت بها البلاد للعديد من الأزمات (2011-2022) مما قد يسهم في تذبذب جودة أرباحها واستقرارها.
5. مساعدة المستثمرين والمودعين في التعرف على أكثر البنوك الإسلامية استقراراً وتحقيقاً لجودة أرباح عالية لاستثمار أموالهم والحفاظ عليها.

7.1. حدود البحث:

1. الحدود الزمانية: خلال الفترة (2011-2022) وهي الفترة التي شهدت خلالها سورية أزمة الحرب وتلتها الأزمة الاقتصادية.
2. الحدود المكانية: مجموعة من البنوك الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

8.1. مجتمع البحث وعينته:

تمثل مجتمع البحث وعينته في البنوك الإسلامية السورية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، فشمّل مجتمع البحث كافة البنوك الإسلامية السورية الثلاثة العاملة وهي كالتالي: المصرف الدولي الإسلامي، بنك الشام وبنك بركة.

9.1. أدوات ومنهجية البحث:

تعددت طرق مناهج البحث العلمي وفقاً للهدف حيث اعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي الوصفي للجانب النظري محتوياً بعض الدراسات السابقة والمراجع ذات العلاقة بالموضوع.

أما في الجانب التطبيقي فقد اتبع المنهج التحليلي لمؤشر جودة الأرباح المحاسبية ومؤشر الاستقرار المصرفي خلال الفترة (2011-2022)، والأسلوب القياسي الإحصائي لاختبار فرضيات البحث وفق نموذج Panel باختبارات وصفية وقياسية متعددة بالاستعانة ببرنامج (10) Eviews الإحصائي.

10.1. الدراسات السابقة، وما يميز البحث عنها:

تعددت الأبحاث التي تناولت دراسة جودة الأرباح والاستقرار المصرفي، وتم سرد أهمها لبيان مدى تشابه واختلاف الدراسات عن هذا البحث، وبما يميزه عن غيره، وتم تبويبها كالتالي:

1.10.1. الدراسات التي تشابهت مع البحث في جودة الأرباح المحاسبية:

فتشابهت دراسة (مواليدي، 2022) ودراسة (المالك، 2023) في موضوع جودة الأرباح المحاسبية بشكل عام وفي مكان الدراسة وقيست متغيرات الجودة بمؤشرات مغايرة للبحث، واختلف البحث عن الدراسات حيث قامت دراسة (موالدي، 2022) بدراسة أثر الخسائر الائتمانية المتوقعة في جودة مستحقات المصارف التقليدية في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة (2017-2019) بالاستعانة بحجم المصرف كمتغير ضابط وتوصلت لوجود أثر معنوي طردي، وكانت دراسة (المالك، 2023) عبارة عن اختبار أثر التعويضات والمكافآت المدروسة لكل من أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين على جودة الأرباح المقاسة بمعدل العائد على الأصول التشغيلية ونسبة التدفق النقدي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وتوصلت لوجود علاقة طردية موجبة بين التعويضات والمكافآت في المتغير التابع الأول ولا يوجد علاقة في المتغير التابع الثاني.

كما تشابهت دراسة (محمد، 2023) و(السيد وآخرون، 2023) مع البحث في مؤشر تمهيد الدخل، واختلف البحث عن الدراسات حيث تناولت دراسة (محمد، 2023) أثر جودة الأرباح المقاسة بالاستمرارية والقدرة التنبؤية وتمهيد الدخل أنها ليس لها أي أثر في أسعار الاسهم على عكس الاستحقاقات التي كان لها أثر وذلك لعينة مؤلفة من (70) شركة مصرية مدرجة في البورصة المصرية، وفي دراسة (السيد وآخرون، 2023) فكان هدفها هو تقييم أثر جودة الأرباح على خلق القيمة من منظور حملة الأسهم لعينة مكونة من (3) شركات اتصال مصرية خلال (2013-2020) وتوصلت لوجود علاقة بين مؤشرات الجودة التي قيست بتمهيد الدخل وخلق القيمة السهمية.

وتشابهت دراسة (أحمد، 2022)، دراسة (العراقي، 2023)، دراسة (صالح، 2023)، دراسة (Kangea, 2023)، دراسة (Sugiarti, 2023)، دراسة (Siddiq, 2023)، دراسة (Zabidi And Others, 2023)، دراسة (Verma And Others, 2023)، دراسة (Riansyah And Others, 2023)، دراسة (Sinaga, Marpaung, 2023) ودراسة (Herianti, Marundh, 2023) مع البحث في موضوع جودة الأرباح المحاسبية كما قيست الجودة بمؤشرات مختلفة عن مؤشر البحث، أما من حيث الاختلاف فكانت دراسة (أحمد، 2022) حول انعكاس الإفصاح السريدي على جودة الأرباح المحاسبية ل(32) شركة مصرية مدرجة في EGX خلال الفترة (2017-2019) عبر دراسة ميدانية توصلت لوجود علاقة إيجابية بين المتغيرات، وتحديث دراسة (العراقي، 2023) عن علاقة المراجعة المشتركة بجودة الأرباح المقاسة بالاستمرارية ل(50) شركة مصرية مدرجة ضمن مؤشر EXG100 وتم الاستعانة بمتغيرات وسيطة تمثلت بحجم الشركة والرافعة المالية، وتوصلت لوجود علاقة ارتباط معنوية أما عن دراسة (صالح، 2023) فجاءت لتوضيح هيكل الملكية والتمويل في جودة الأرباح وكانت عبارة فقط عن دراسة نظرية وتوصلت إلى أن ضعف الدور الرقابي لهيكل التمويل له أثر سلبي في جودة الأرباح، وفي دراسة (Kangea, 2023) فكان هدفها دراسة العلاقة ما بين خصائص مجلس الإدارة للشركات غير المالية المدرجة في بورصة نيروبي خلال (2008-2020) في جودة الأرباح عن طريق نسب الأرباح والتدفقات النقدية والأصول ومن خلال الاستحقاقات الاختيارية، وتوصلت لوجود علاقة ايجابية قوية بين حجم مجلس الإدارة وجودة الاستحقاق وأن وجود مدراء غير تنفيذيين في لجان التدقيق يساهم من رفع مستوى جودة الاستحقاقات وأن التنوع ما بين الجنسين في مجلس الإدارة يحسن من الجودة ووجود الملكية الأجنبية يحسن من جودة المستحقات، وبالنسبة لدراسة (Sugiarti, Siddiq, 2023) فاهتمت بتحليل أثر الرافعة المالية والربحية ونمو الأرباح على المستحقات الاختيارية لعينة مؤلفة من جميع شركات التصنيع في اندونيسيا خلال (2017-2021) وتوصلت إلى أن الرافعة المالية ليس لها أثر على جودة الأرباح على عكس الربحية ونمو الأرباح، وفي دراسة (Zabidi And Others, 2023) التي هدفت للتعرف على حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية وجودة الأرباح المقاسة بالاستحقاقات الكلية لعينة مؤلفة من (100) شركة ماليزية واستعانت بمتغيرات وسيطة كانت عبارة عن الرافعة المالية والعائد على الأصول وحقوق الملكية والتدفقات النقدية وحجم الشركة، وتوصلت الدراسة لوجود حالات لا أخلاقية يتم التلاعب بها فتؤثر سلباً على جودة الأرباح، أما عن دراسة (Verma And Others, 2023) فكانت مهمة بتحليل أثر جودة التدقيق على جودة الأرباح المقاسة بالاستحقاقات الكلية لعينة (376) شركة غير مالية هندية خلال (2002-2022) وتوصلت إلى أن معظم سمات التدقيق

تؤثر بشكل إيجابي على جودة الأرباح، وبالنسبة لدراسة (Riansyah And Others) فهدفت لدراسة أثر COVID-19 على جودة الأرباح المقاسة بإدارة الأرباح المستحقة والحقيقية بالاستعانة بدور حوكمة الشركات وذلك لعينة مؤلفة من جميع شركات التصنيع المدرجة في بورصة إندونيسيا خلال الفترة (2017-2022) وكان حجم الشركة وقيمتها الدفترية ونسبة الرفع المالي والعائد على الأصول ونمو المبيعات كمتغيرات وسيطة وتوصلت إلى أن COVID-19 وحوكمة الشركات لم تؤثر في الجودة، وفي دراسة (Sinaga, Marpaung, 2023) فكان التركيز على أثر حجم الشركة والرافعة المالية والسيولة في جودة الأرباح المقاسة بجودة المستحقات لشركات الاطعمة والمشروبات المدرجة في IDX خلال (2016-2020) وتوصلت لوجود أثر ايجابي لحجم الشركة وأن باقي المتغيرات لم يكن لها أي تأثير، وأخيراً جاءت دراسة (Herianti, Marundh, 2023) التي تمحورت حول أثر الاجراءات الضريبية الصارمة على جودة الأرباح ودور الملكية الإدارية وذلك لعينة مؤلفة من (39) مصرف مدرج في بورصة إندونيسيا خلال (2019-2021) حيث تم قياس الجودة بالعائد على أسهم المصرف وتوصلت إلى أن الاجراءات الضريبية الصارمة لا تؤثر على جودة الأرباح ولكنها تؤثر على الملكية الإدارية بشكل سلبي كما أن الملكية الإدارية لا تؤثر بشكل كبير على جودة الأرباح.

2.10.1. الدراسات التي تشابهت مع البحث في موضوع الاستقرار المصرفي:

تشابهت جميع الدراسات المذكورة أدناه مع البحث من حيث موضوع الاستقرار المصرفي وجميعها قيست بمؤشر Z-Score، واختلفت هذه الدراسات مع البحث كالتالي:

فدرس (السبعايوي، النعمي، 2023) أثر نفاذ الخدمات المالية في استقرار القطاع المصرفي الذي قيس بمؤشر Z-Score في مجموعة من البلدان العربية (العراق، السعودية، الإمارات، الكويت، البحرين، قطر، عمان، الأردن، مصر والمغرب) خلال الفترة (2011-2021) وتوصلت الدراسة باستخدام نموذج Panel إلى وجود أثر طردي للنفاذ للخدمات المالية في استقرار القطاع المصرفي، واهتمت دراسة (Chau, Vinh, 2023) باختبار أثر عدم اليقين في السياسة الاقتصادية العالمية والعولمة في استقرار النظام المصرفي خلال الفترة (2008-2020) المقاس ب Z-Score في البلدان الآسيوية وباستخدام طريقة GMM والمتغيرات الوسيطة (الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، حقوق الملكية، حجم البنك، صافي الدخل وصافي الدخل بدون فوائد) توصلت الدراسة إلى أن عدم اليقين في السياسة الاقتصادية والعولمة يؤديان إلى تآكل استقرار القطاعات المصرفية في آسيا، وجاءت دراسة (حالب، 2023) للتعرف على دور المحاسبة القضائية في الاستقرار المصرفي المقاس برأس المال والتأمين على الودائع والرقابة المصرفية وذلك لخمسة مصارف عراقية في بغداد، وتوصلت من خلال إجراء دراسة ميدانية لعينة مؤلفة من (50) موظف خلال عام (2022) لارتفاع معدل الديون المعدومة نتيجة ضعف اجراءات الرقابة والتدقيق في المنح الائتماني مما يهدد استقرار هذه المصارف، وكانت دراسة (Safi, Khlif, 2023) قد ركزت على إيجاد السبل المناسبة لتحقيق الشمول المالي الذي يتوافق مع سياسات البنك المركزي العراقي بما يتناسب مع البيئة العراقية لتحقيق الاستقرار في القطاع المصرفي الذي قيس ب Z-Score خلال الفترة (2010-2021) ومن خلال برنامج Stata وطريقة المربعات الصغرى توصلت إلى وجود تأثير جزئي لمؤشرات الشمول المالي على الاستقرار المصرفي، وكانت دراسة (Khan, Amin, 2023) تدور حول تأثير المنافسة بين بنوك جنوب آسيا على استقرارها المصرفي المقاس بمؤشر Z-Score لعينة مؤلفة من (121) بنك خلال الفترة (2011-2021) وتوصلت إلى أن المنافسة بين البنوك تساهم في استدامة استقرارها، أما دراسة (Ismanto, Wibowo, Shofwatin, 2023) فهدفت لدراسة الاستقرار المصرفي المقاس ب Z-Score والتكنولوجيا المالية على الأداء الائتماني والحصول على الائتمان للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة لعينة مؤلفة من (46) بنك تجاري في إندونيسيا خلال (2010-2022) وتوصلت أن الاستقرار المصرفي والتكنولوجيا المالية يؤثران على الأداء الائتماني، ومن جانب دراسة (Andi, Kristanto, Hikmah, 2023) فكانت تهدف إلى تأثير الأداء المصرفي وعوامل الاقتصاد الكلي في الاستقرار المصرفي في اندونيسيا المقاس ب Z-Score خلال (2017-2022) وفق برنامج Stata لعينة (24) بنك إقليمياً وتوصلت إلى أن القروض المتعثرة ونسبة LDR لم تؤثر في الاستقرار المصرفي وأما كفاية رأس المال والتضخم كانت ذات تأثير سلبي على الاستقرار.

ما يميز البحث عن الدراسات السابقة:

1. غاية البحث هي دراسة أثر استقرار البنوك الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في جودة أرباحها المحاسبية تختلف كلياً عن غايات الدراسات المذكورة أي أن علاقة متغيرات البحث تختلف عن علاقة متغيرات الدراسات السابقة.
2. مجتمع البحث عبارة عن البنوك الإسلامية السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية تختلف كلياً عن عينات الدراسات المذكورة التي كانت في غير مكان البحث أو تشابه مع مكان البحث ولكن في عينات مختلفة أو جزئية، كما أن مؤشر الاستقرار المصرفي يختلف عن المؤشرات المستخدمة في الدراسات.
3. فترة الدراسة ما بين (2011-2022) وهي فترة يمكن من خلالها دراسة جودة الأرباح المحاسبية واستقرار البنوك الإسلامية وخصوصاً أنها فترة مرت بها سورية بداية بأزمة الحرب وتلتها الأزمة الاقتصادية مما سبب لها تذبذبات في جودة أرباحها واستقرارها وأثار جدل البحث.
4. من خلال هذا البحث تمت المقارنة ما بين جودة الأرباح المحاسبية واستقرار البنوك الإسلامية السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، والبحث في البنك الإسلامي الذي حقق الجودة والاستقرار الأعلى.

2. الإطار النظري للبحث:

1.2. جودة الأرباح المحاسبية (quality of accounting profits):

1.1.2. مفهوم جودة الأرباح:

تعددت التعاريف والمفاهيم المتعلقة بجودة الأرباح، وهذا يعود لاختلاف المفهوم ما بين مستخدمي القوائم المالية وأهدافهم، فجودة الأرباح من وجهة نظر محاسبية تتحقق عند واضعي المعايير المحاسبية والتدقيق إذا تم الإفصاح عنها وفقاً لما هو متعارف عليه من المعايير، ويراه الدائنون أنها السهولة في تحويلها إلى تدفقات نقدية، أما المحللون الماليون فهي تحليل أداء الشركة التشغيلي الحالي والمستقبلي وقيمة الشركة، بينما يراها الباحثون على أنها الأرباح التي تحتوي بنود غير عادية وهذا يعني أنها تقتصر إلى الشفافية مما يساهم في انخفاض جودتها (نعمة، حسن، 2019).

1.1.1. مؤشر تمهيد الدخل (Income Smooth Index):

وهو أحد الطرق المستخدمة في قياس جودة الأرباح، ويمكن الحديث عنه كالتالي:

هو استغلال المرونة الموجودة بالمعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في التلاعب بعناصر القوائم المالية وذلك للمحافظة على مستوى مستقر من الأرباح (شعث، 2019).

ومن بين النماذج التي اعتمدت في قياس تمهيد الدخل هو نموذج (Bowen And Others, 2010) الشهير من خلال المعادلة التالية (Hung, Van, 2020):

$$SMOOTH_j = \sigma (Earn_{j,t}/Total Assets_{j,t-1}) / \sigma (CFO_{j,t}/Total Assets_{j,t-1})$$

حيث أن:

$(Earn_{j,t}/Total Assets_{j,t-1})\sigma$	نسبة الانحراف المعياري لصافي الأرباح إلى إجمالي الأصول أول الفترة
$(CFO_{j,t}/Total Assets_{j,t-1})\sigma$	نسبة الانحراف المعياري للتدفقات النقدية التشغيلية إلى إجمالي الأصول أول الفترة

- وكلما ارتفعت هذه النسبة تعني أن جودة الأرباح في حالة انخفاض فهي على علاقة عكسية مع نموذج تمهيد الدخل.

2.2. الاستقرار المصرفي (Banking Stability):

1.2.2. مفهوم الاستقرار المصرفي:

-من وجهة نظر صندوق النقد العربي (2022):

هو مقدرة القطاع المصرفي على أداء وظائفه الرئيسية بكفاءة أي استخدام موارده المالية وإدارة مخاطره بالشكل الأمثل مما يجعله قادراً على امتصاص الصدمات والتخفيف من التذبذبات المالية الناشئة داخلياً أو خارجياً.

-من وجهة نظر البنك المركزي الأوروبي:

هو النظام المالي الذي يتكون من الوسطاء الماليين والأسواق المالية الذي يعد قادراً على تحمل الصدمات المالية ومواجهتها وبالتالي التخفيف من احتمال تعطل الأعمال المالية التي ربما تضعف بشكل كبير فرص تخصيص المدخرات إلى فرص استثمارية مربحة (Nowotny, Ritzbeger-Grunwald, 2015).

2.2.2. مؤشرات الاستقرار المصرفي:

-تعددت مؤشرات الاستقرار المصرفي فأكثرها تداولاً نماذج Z-Score ومن بين مؤشرات الاستقرار أيضاً هو مؤشر Bank-O-Mater، ويمكن الحديث عنهم كالتالي:

1.2.2.2. نماذج Z-Score:

فمن أشهر نماذج Z-Score هو نموذج (Altman, 1968) الذي قام بانتقاء (5) نسب مالية للتعبير عن المنشآت المستقرة وغير المستقرة (التي تعرضت للفشل المالي) ويمكن ذكرها كالتالي (القصيري، 2016):

X_1 : نسبة صافي رأس المال العامل إلى الموجودات.

X_2 : نسبة الأرباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات.

X_3 : نسبة صافي الربح قبل الفائدة والضريبة إلى مجموع الموجودات.

X_4 : نسبة القيمة السوقية للأسهم إلى القيمة الدفترية لإجمالي الديون.

X_5 : نسبة صافي المبيعات إلى مجموع الموجودات.

لتمثل المعادلة أخيراً كالتالي:

$$Z = 0.012 X_1 + 0.014 X_2 + 0.033 X_3 + 0.006 X_4 + 0.010 X_5$$

- فإذا كانت Z أكبر من 2.99 فهي شركة قادرة على الاستمرار أما إذا كانت أقل من 1.81 فهي شركة تتعرض للفشل المالي.

2.2.2.2. مؤشر Bank-O-Mater:

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة البنك على الاستمرار وفقاً لدرجة ملاءته، وقد اشتق هذا النموذج من نموذج CAMELS معتمداً بشكل أساسي على كفاءة رأس المال وبعض النسب المالية المصرفية المتعلقة بالسيولة والرافعة المالية، وتمثل معادلة هذا النموذج كالتالي: (الحموي، 2021)

$$S = 1.5 CA + 1.2 EA + 3.5 CAR + 0.64 NPL + 0.3 CI + 0.4 LA$$

-وتشرح فئات هذه المعادلة كالتالي:

CA = Capital to Assets Ratio (نسبة رأس المال إلى الأصول)

EA = Equity to Assets Ratio (نسبة حقوق الملكية إلى الأصول)

CAR = Capital Adequacy Ratio (نسبة كفاية رأس المال)

NPL = Non Performing Loans Ratio (نسبة الديون المعدومة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة)

CI = Cost to Income Ratio (نسبة التكلفة إلى الدخل)

LA = Loans to Assets Ratio (نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة إلى الأصول)

S = Solvency (درجة الملاءة المالية)

- فعندما تكون S تزيد عن 70% تعد البنوك ذات ملاءة جيدة ومستقرة، وإذا كانت تقل عن 50% تعد ذات ملاءة منخفضة تقترب من الإعسار وانعدام في استقرارها وإذا كانت ما بين تلك النسبتين فهي في منطقة رمادية وفي مرحلة تذبذب في استقرارها.

3.2.2.2. سبب اختيار مؤشر Bank-O-Mater وتفضيله عن مؤشرات Z-Score في هذه الدراسة:

إن مؤشر (S) من المؤشرات الخاصة في الدراسة المصرفية، أما معظم مؤشرات Z-Score تعبر عن الشركات بشكل عام، وإذا ما تعمقنا بنسبها نجد أن أغلبها يحوي صافي مبيعات وهي أقرب لعمل الشركات من عمل المصارف. كما أن النسب المكونة لمؤشر (S) تشمل معظم مكونات نسب مؤشرات Z-Score. بالإضافة لذلك فإن مؤشر (S) يتمتع بميزة الشمول للعديد من النسب المالية التي تعبر عن الاستقرار.

3.2. الجدارة الائتمانية:

تم إدخال مفهوم الجدارة الائتمانية لارتباطها في موضوع إدارة المخاطر المصرفية حيث تعبر الجدارة الائتمانية عن مدى تعرض المصرف للمخاطر الائتمانية وارتفاعها يعني ارتفاع في جزء من مفهوم الاستقرار المصرفي.

1.3.2. مفهوم الجدارة الائتمانية:

وهي استخدام النماذج الاحصائية بالاستفادة منها لاتخاذ القرارات الائتمانية وذلك للتوصل إلى قرارات دقيقة، كما هي الوسيلة للتحقق من إمكانية العميل على سداد الائتمان الممنوح له وفوائده والعمولات المترتبة عليه وفقاً للعقود المبرمة، فهو من العوامل الهامة في التأثير على درجة الأمان للتسهيلات الممنوحة والقدرة على التنبؤ بالمخاطر الائتمانية قبل حدوثها. (أبو سليمان، 2023).

2.3.2. مؤشرات الجدارة الائتمانية:

تعددت مؤشرات الجدارة الائتمانية، وتم تلخيص أهمها كالتالي (سرور، 2023):

1. نسب الملاءة الائتمانية: وهي نسب تعبر عن قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل:

- نسبة المديونية = إجمالي الديون / إجمالي الأصول.

وتعبر عن تقييم كفاءة التمويل المقدم من قبل المصرف.

- نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية = إجمالي الالتزامات / إجمالي حقوق الملكية.

وتعبر عن الجزء من الأصول الممول عن طريق حقوق الملكية فتعبر عن التمويل الداخلي والخارجي.

- الرفع المالي = إجمالي الأصول / إجمالي حقوق الملكية.

كما يسمى بمضاعف حقوق الملكية، فإذا كانت النسبة تزيد عن ال (2) فهذا يعني أن قيمة ديون المصرف أعلى من قيمة حقوق الملكية أي أن الشركة تعتمد على التمويل بالدين أكثر من التمويل بحقوق الملكية وانخفاض القدرة على السداد.

2. نسب السيولة: وتعبر عن وفاء الشركة لالتزاماتها قصية الأجل:

- نسبة التداول = إجمالي الأصول المتداولة / إجمالي الالتزامات المتداولة

- نسبة النقدية = (النقد وما في حكمه + الاستثمارات قصيرة الأجل) / إجمالي الالتزامات المتداولة

- نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة - المخزون) / إجمالي الالتزامات المتداولة.

3. نسب الربحية: تساعد في التعرف على المصرف بقدرته على توليد أرباحه.

كهامش الربح - هامش الربح التشغيلي - هامش صافي الربح - العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

4.2. تفسير العلاقة ما بين الاستقرار المصرفي وجودة الأرباح:

- إن محددات جودة الأرباح تعود بشكل رئيسي إلى الحوكمة ومجلس الإدارة وبعض المعايير المحاسبية وملكية حملة الأسهم، ولكن أيضاً يمكن نسب هذه المحددات إلى نسبة النقد من النشاطات التشغيلية إلى الدخل أي يعني أن إغلاق الفجوة بين هذين المتغيرين هي جودة عالية من الأرباح. (علاق، 2017).

- وبالعودة إلى الدراسات السابقة يُلاحظ أن:

• الخسائر الائتمانية لها أثر سلبي في جودة الأرباح.

• ضعف الرقابة الائتمانية يساهم في انخفاض جودة الأرباح.

- نسب الربحية ونمو الأرباح لها أثر إيجابي في جودة الأرباح.
- كما أن الاستقرار المصرفي من أساسياته هو امتصاص الصدمات وإدارة المخاطر المصرفية والتي تتأثر بالخسائر الائتمانية وجدارتها، كما أن الاستقرار المصرفي يتأثر بنسب الدخل والربحية وذلك وفقاً لمكونات مؤشرات Z-Score.
- > تأثر جودة الأرباح بالاستقرار المصرفي.

3. الإطار التطبيقي:

- تم التعرف من خلال الإطار النظري على جودة الأرباح المحاسبية من خلال طريقة تمهيد الدخل والاستقرار المصرفي من خلال مؤشر Bank-O-Mater، وفي جانب الإطار التطبيقي تم بداية اتباع الأسلوب التحليلي في تفسير قيم مؤشر تمهيد الدخل في البنوك الإسلامية المدروسة كذلك تحليل قيم مؤشر (S)، ومن ثم تم الانتقال لحساب نموذج تمهيد الدخل ومؤشر Bank-O-Mater.
- ولدراسة أثر استقرار البنوك الإسلامية السورية في جودة أرباحها تم إسقاط الجانب النظري إلى دراسة تطبيقية قياسية وإحصائية تجلت ب(3) بنوك إسلامية مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وذلك خلال الفترة الممتدة (2011-2022) من خلال البرنامج الإحصائي (Eviews 10) في تحليل البيانات والنتائج الخاصة بهذا البحث.
- يلاحظ من خلال الجدول (1) اختلاف تاريخ الإدراج في سوق دمشق للأوراق المالية عن تاريخ بدء العمل في السوق المالية، مما يعني بنك سورية الدولي الإسلامي الأكثر قدماً في العمل المصرفي والإدراج.

الجدول(1) البنوك الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

الرقم	الرمز	اسم المصرف	تاريخ بدء العمل في السوق المصرفية	تاريخ الإدراج في سوق دمشق للأوراق المالية
1	SIIB	بنك سورية الدولي الإسلامي	2007	2009
2	CHB	بنك الشام	2007	2014
3	BBSY	بنك البركة - سورية	2010	2014

المصدر: الباحث بالاعتماد على البيانات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

1.3. تحليل قيم مؤشر تمهيد الدخل:

1.1.3. تحليل قيم صافي الربح بعد الفوائد والضرائب كالتالي:

الجدول(2) EBIT للبنوك الإسلامية مقيمة بملايين الليرات السورية

المتوسط	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
16,672	32,289	92,372	49,957	5,959	2,363	(1,738)	11,558	5,845	(210)	193	600	873	SIIB
10,301	20,708	49,740	32,506	3,178	858	(2,553)	8,505	5,486	2,103	2,360	347	382	CHB
19,994	58,651	96,092	53,707	6,566	4,349	(3,270)	11,382	6,077	2,961	2,635	618	159	BBSY
	37,216	79,401	45,390	5,234	2,523	(2,521)	10,481	5,803	1,618	1,729	521	471	المتوسط

المصدر: الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

- بالعودة للجدول (2) يُلاحظ أنه:

- خلال الفترة (2011-2016) شهد متوسط أرباح البنوك الإسلامية الثلاثة نمواً في أرباحها رغم أزمة الحرب التي كانت تتعرض لها المصارف، كما يُلاحظ أن أكثر البنوك تذبذباً وتأثراً هو بنك سورية الدولي الإسلامي الذي فُرضت عليه بعض العقوبات الاقتصادية نتيجة التجاوزات التي قام بها مما جعله موطناً للخسارة في عام (2014).
- خلال الفترة (2017) هنا يُلاحظ تعرض البنوك الإسلامية الثلاثة للخسارة وهذا لا يعني فشل في عمل البنوك أو تراجع أدائها لأن الفترة (2018-2021) كانت النتائج مرضية وإيجابية، ولكن الأمر في عام (2022) عاد لتراجع أرباح البنوك إلى النصف تقريباً بالرغم من انتهاء أزمات الحرب والكوورونا ربما الأزمات الاقتصادية التي تُعاني منها البلاد كان لها الأثر الأكبر.
- كما يُلاحظ أن متوسط أرباح بنك البركة سورية كانت الأعلى من بين البنوك الإسلامية خلال الفترة (2011-2022)، ومتوسط أرباح بنك الشام قد كانت الأقل بينهم وذلك لذات الفترة المدروسة.

مما يعني أن بنك البركة سورية استطاع رغم الأزمات التي مرت بها البلاد من قدرته على رفع أرباحه وإنه من أفضل البنوك لمن يريد استثمار أمواله في البنوك الإسلامية.

2.1.3. تحليل قيم صافي التدفقات النقدية التشغيلية كالتالي:

الجدول (3) CFO للبنوك الإسلامية مقيمة بملايين الليرات السورية

المتوسط	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
16, 117	89,352	(45,879)	69,791	15,064	4,035	103	34,768	(2,649)	2,177	3,613	7,199	15,836	SIIB
(1,913)	(33,650)	(12,999)	2,795	3,622	2,435	(1,081)	3,732	(1,263)	636	7,109	3,467	2,238	CHB
15,036	29,624	82,148	52,548	(9,941)	9,822	(1,102)	11,302	(1,639)	15,092	(7,158)	(1,246)	989	BBSY
	28,442	7,756	41,712	2,915	5,431	(693)	16,601	(1,850)	5,968	1,188	3,140	6,354	المتوسط

المصدر: الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

- بالعودة للجدول (3) يُلاحظ أنه:

خلال الفترة (2011-2022) شهد متوسط صافي التدفقات النقدية التشغيلية للبنوك الإسلامية الثلاث تذبذباً في قيمها بين نتائج إيجابية ونتائج سلبية وتعود الأسباب لذلك هو الأزمات التي مرت بها البلاد التي جعلت من نتائج أعمالها التشغيلية غير مستقرة في إيراداتها ومصاريفها، كما يُلاحظ أن أكثر البنوك تذبذباً وتأثراً هو بنك البركة سورية ربما يعود ذلك لحدثه مقارنة بباقي البنوك الإسلامية الذي بدأ بالعمل قبل بدء أزمة الحرب بسنة ونصف تقريباً.

خلال الفترة (2015) هنا يُلاحظ تعرض البنوك الإسلامية الثلاثة لنتائج سلبية في تدفقاتها النقدية التشغيلية وهذا لا يعني تراجع نشاط عمل البنوك لأسباب داخلية وإنما تعود الأسباب لأزمة الحرب التي جعلت البنوك عرضة للخسائر في هذه المرحلة، كما يُلاحظ في عام (2022) أن بنك سورية الدولي الإسلامي حقق نتائج إيجابية وذات قيمة عالية بعد خسارة شهدتها العام الفائت (2021). كما يُلاحظ أن متوسط صافي التدفقات النقدية التشغيلية لبنك سورية الدولي الإسلامي قد كانت الأعلى من بين البنوك الإسلامية خلال الفترة (2011-2022)، ومتوسط CFO لبنك الشام قد كانت الأقل بينهم بل وبالقيمة السلبية وذلك لذات الفترة المدروسة. مما يعني أن بنك سورية الدولي الإسلامي استطاع رغم الأزمات التي مرت بها البلاد من قدرته على رفع نشاطه التشغيلي وهذا دليل على خبرته وقدمه في المجال البنكي وإنه من أفضل البنوك من الجانب التشغيلي.

2.3. تحليل قيم مؤشر Bank-O-Mater:

الجدول (4) قيم مؤشر (Bank-O-Mater)

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
1%	1%	2%	3%	3%	3%	3%	5%	7%	8%	13%	22%	CA
12%	12%	11%	57%	10%	12%	13%	13%	12%	12%	14%	22%	EA
32%	31%	26%	22%	21%	18%	33%	31%	35%	36%	50%	49%	CAR
7.28%	10.14%	28.87%	12.06%	14.21%	17.54%	36.52%	28.62%	58.80%	58.01%	23.1%	6.23%	NPL
-54%	-27%	-22%	-46%	-59%	-121%	-15%	-26%	-61%	-55%	-63%	-55%	CL
24%	22%	26%	35%	24%	18%	12%	26%	14%	12%	20%	41%	LA

المصدر: الباحث بالاعتماد في حسابها على التقارير السنوية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

- بالعودة إلى الجدول (4) يمكن تحليل النسب كالتالي:

1. تحليل قيم CA:

حيث تمثل هذه القيمة نسبة رأس المال إلى الأصول:

يُلاحظ أن متوسط CA قد بلغ ذروته في عام (2011) أي عند بداية أزمة الحرب بالإضافة إلى أنها تمثل بدايات عمل البنوك وقدرتها على تمويل أصولها من مواردها الذاتية بنسبة (22%)، ولكن خلال (2012-2022) بدأت النسبة بالانخفاض إلى أن وصلت ل(1%) وهي نسبة قليلة جداً ربما تُعزى الأسباب إلى معدلات التضخم المرتفعة التي كانت تعاني منها البلاد مما تسبب بارتفاع قيمة أصولها.

2. تحليل قيم EA:

حيث تمثل هذه القيمة نسبة حقوق الملكية إلى الأصول:

يُلاحظ ارتفاع النسبة في عام (2011) وانخفاضها خلال (2011-2018) ولذات الأسباب المذكورة في نسبة CA، لكن عام (2019) كان يُخبي المفاجئة حيث بلغت النسبة (57%) وهي قيمة جداً مرتفعة بالنسبة لبقية الأعوام وهي الفترة التي بدأت أزمة الحرب بالانتهاء وبدأت قدرة المصارف على تحقيق الأرباح وقبل موجة التضخم التي كانت واضحة في عام (2020)، لتعود هذه النسبة بالانخفاض خلال الفترة (2020-2022).

3. تحليل قيم CAR:

حيث تعبر هذه القيمة عن نسبة كفاية رأس المال:

يُلاحظ أن هذه النسبة قد تجاوزت النسبة المطلوبة في بازل (3) التي كانت عبارة عن (10%) أي أن البنوك الإسلامية في حالة جيدة وتتماشى مع بعض المعايير الدولية.

4. تحليل قيم NPL:

حيث تعبر هذه القيمة عن نسبة إجمالي الديون المعدومة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة

يُلاحظ ارتفاع هذه النسبة في عامي (2013-2014) حيث تعتبر أزمة الحرب في ذروتها حيث تعرضت البنوك إلى تعثر عملائها في تسديد مستحقاتهم وتعود الأسباب إلى تدمير بعض المنشآت والشركات وتوقفها عن العمل مما أدى إلى عدم قدرة العملاء على ممارسة نشاطاتهم التجارية، وبدأت هذه النسبة بالانخفاض خلال (2017-2022) بسبب انتهاء أزمة الحرب وبدأ النشاطات التجارية بالعودة إلى مضمار العمل.

5. تحليل قيم CL:

حيث تعبر هذه القيمة عن نسبة التكلفة إلى الدخل:

فخلال الفترة (2011-2022) يُلاحظ تذبذب هذه النسبة بين ارتفاع وانخفاض وتعود الأسباب إلى تذبذب مصاريف وإيرادات البنوك خلال فترة الأزمات، حيث بلغت ذروة هذه النسبة في عام (2017) ويعود ارتفاع قيمة هذه النسبة بالسالب هو عودة نشاطات البنوك وزيادة المصاريف بعد انخفاض نشاطات البنوك في فترة الحرب.

5. تحليل قيم LA:

حيث تعبر هذه القيمة عن نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة إلى الأصول:

يُلاحظ ارتفاع هذه النسبة في عام (2011) أي في بداية الأزمة حيث أن البنوك مازالت تقدم التسهيلات الائتمانية المباشرة، ولكن يُلاحظ تذبذبها خلال الفترة (2012-2022) بنسب لم تتجاوز الـ (35%) أي أن البنوك لم تتوقف عن العمل خلال فترة الأزمات ولكن كانت في حالة من التحفظ نوعاً ما وبسبب سياسة التحفظ التي كان يمارسها المصرف المركزي خوفاً من السيولة الزائدة لضبط التضخم حيث أصدر مجلس النقد والتسليف قرار رقم 172 بتاريخ 2018/01/22 بوقف منح الجاري المدين.

3.3. تحليل مؤشر تمهيد الدخل ومؤشر Bank-O-Mater ومؤشر الجدارة الائتمانية:

1.3.3. مؤشر تمهيد الدخل:

- تم قياس مؤشر الدخل وفق القانون الذي ذكر سابقاً في الإطار النظري وبالإستعانة بالبيانات التي تم تحليلها كانت النتائج كالتالي:

الجدول (5) مؤشر تمهيد الدخل في البنوك الإسلامية

المتوسط	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
0.45	0.82	0.03	0.93	0.29	1.25	0.37	0.08	1.26	0.26	0.10	0.02	0.02	SIIB
4.06	10.85	1.04	19.49	2.70	0.84	2.28	0.09	1.45	0.20	9.73	0.03	0.02	CHB
0.43	0.96	0.76	0.79	0.06	0.77	1.13	0.02	0.07	0.03	0.31	0.21	0.02	BBSY
	4.21	0.61	7.07	1.02	0.95	1.26	0.06	0.93	0.17	3.37	0.08	0.02	المتوسط

المصدر: الباحث بالاعتماد على برنامج Excel في حساب المؤشر.

- من خلال الجدول (5) يُلاحظ أن متوسط مؤشر تمهيد الدخل خلال (2011-2022) كان يعاني من تذبذب بين انخفاض وارتفاع، ولكنها لم تتجاوز نسب مرتفعة للغاية وتعتبر نسب معقولة، ويمكن تفسير ارتفاعها وانخفاضها كالتالي:
- يُلاحظ أنه خلال عامي (2011-2012) كان متوسط النسبة منخفضة أي أن البنوك في بداية أعمالها كانت حريصة على جودة أرباحها، وخلال الفترة (2013-2019) فقد كانت البنوك الإسلامية تعاني من تذبذبات في جودة أرباحها بين انخفاض وارتفاع وتُعزى الأسباب لأزمة الحرب التي عانت منها البنوك واضطراب قرارات المدراء ما بين السعي نحو الربح والجودة معاً، وفي عام (2020) شهدت متوسط هذه النسبة ارتفاعاً ملحوظاً أي هذه السنة تعني أنها أقل سنة تمتعت بجودة الأرباح وهي بسبب طمع المدراء في الربح وخصوصاً بعد انتهاء أزمة الحرب.
- وخلال متوسط الفترة (2011-2022) كان بنك البركة سورية هو من حقق أعلى جودة، أما بنك الشام كان أقل بنك إسلامي حقق الجودة.

-----> فمن أراد ضمان أمواله وجودة أرباحه فليتجه نحو بنك البركة سورية ومن أراد المخاطرة في تحقيق مستوى أعلى من الأرباح فليتجه نحو بنك الشام.

- مما يعني رفض فرضية العدم التي تقول:

H02: لا تتمتع البنوك الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بجودة أرباح محاسبية خلال الفترة (2011-2022).

2.3.3. مؤشر Bank-O-Mater ومؤشر الجدارة الائتمانية:

- تم قياس (S) وفق القانون الذي ذكر سابقاً في الإطار النظري وبالإستعانة بالبيانات التي تم تحليلها، وكانت النتائج كالتالي:

الجدول (6) مؤشر Bank-O-Mater في البنوك الإسلامية

المتوسط	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
122%	52%	64%	60%	60%	75%	80%	206%	164%	127%	150%	219%	204%	SIIB
195%	128%	157%	182%	285%	108%	61%	171%	202%	243%	233%	256%	320%	CHB
135%	195%	169%	142%	123%	97%	50%	97%	92%	149%	154%	174%	183%	BBSY
	125%	130%	128%	156%	93%	64%	158%	153%	173%	179%	216%	235%	المتوسط

المصدر: الباحث بالاعتماد على برنامج Excel في حساب المؤشر.

- قبل البدء بالتحليل تم ذكر نسبة الرفع المالي، وإدراج الديون المعدومة ليتم ربطها مع الجدارة الائتمانية واستقرار البنوك الإسلامية المدروسة كالتالي:

الجدول (7) نسبة الرفع المالي والديون المعدومة بملايين الليرات السورية في البنوك الإسلامية

الرفع المالي	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
11.71	13.36	14.29	15.65	20.52	13.30	11.48	7.52	8.62	9.74	9.60	9.28	7.14	SIIB
5.82	7.55	6.96	6.18	0.64	6.30	5.77	7.74	6.55	6.99	7.53	5.02	2.69	CHB
8.72	5.97	7.43	8.83	8.70	12.40	11.73	8.67	9.15	8.52	7.89	8.36	6.96	BBSY
	8.96	9.56	10.22	9.95	10.67	9.66	7.98	8.11	8.42	8.34	7.55	5.60	المتوسط
الديون المعدومة	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
20,409	23,029	11,269	36,327	70,151	14,907	14,515	16,775	19,119	16,621	14,040	5,926	2,234	SIIB
5,879	5,605	6,300	37,888	3,463	1,628	1,839	2,286	3,093	3,134	2,725	1,773	816	CHB
8,784	25,636	22,329	19,998	6,256	9,852	5,627	5,633	4,628	2,983	1,827	628	5	BBSY
	11,691	18,090	13,299	31,405	26,623	7,327	8,231	8,947	7,579	6,197	2,776	1,018	المتوسط

المصدر: الباحث بالاعتماد على برنامج Excel في حساب النسبة والتصنيفات بالاعتماد على المنشورات.

- من خلال الجدول (6) يُلاحظ أن:

متوسط مؤشر (S) خلال الفترة (2011-2022) جميعها قد تجاوزت نسبة (70%) مما يعني أن البنوك الإسلامية تمتعت بملاءة مالية واستقرار مصرفي رغم أزمة الحرب التي كانت تمر بها، عدا عام (2017) فقد بلغت (64%) وهي أقل متوسط سنة وهي ليست بعيدة عن ال(70%) ولا تعني عدم استقرار وإنما انخفاضها كان بسبب انتهاء أزمة الحرب وبدأ المصارف بتقديم التسهيلات من جديد مما أدى لانخفاض سيولتها نسبياً.

- وخلال الفترة (2011-2022) كان مؤشر متوسط الاستقرار المصرفي لبنك الشام هو الأعلى وأقلها كان يعود لبنك سورية الدولي الإسلامي.

مما يعني رفض فرضية العدم التي تقول:

H03: لا تتمتع البنوك الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية باستقرار مصرفي خلال الفترة (2011-2022).

- ولتأكيد نتيجة هذه الفرضية ودعماً لمؤشر الاستقرار (S) تم إدخال الجدارة الائتمانية بنسبة الرفع المالي وقيم الديون المعدومة.
- وبالعودة للجدول (7) يُلاحظ:

أن نسبة الرفع المالي تجاوزت (2) في متوسط جميع السنوات وفي متوسط جميع البنوك أي أن المصارف تعتمد في تمويلاتها على المديونية أكثر من اعتمادها على مصادرها الذاتية، أي أن المصارف لا تتمتع بالجدارة الائتمانية، وبالعودة إلى الجدول (6) نلاحظ: أن متوسط الديون المعدومة ومتوسط الجدارة الائتمانية لبنك سورية الدولي الإسلامي هي الأقل من بين البنوك الإسلامية كذلك هو الحال في مؤشر استقراره.

كما أن متوسط الديون المعدومة ومتوسط الجدارة الائتمانية لبنك الشام هي الأعلى من بين البنوك الإسلامية كذلك هو الحال لمؤشر استقرارها.

-----> فإن مؤشر الاستقرار (S) يتناسب طردياً مع الجدارة الائتمانية ويمكن الاستعانة به كمتغير مستقل مع مؤشر الاستقرار Bank-O-Mater.

4.3. اختبار أثر استقرار البنوك الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في جودة أرباحها:

1.4.3. الاختبارات الوصفية والقياسية للمتغيرات التابعة والمستقلة:

1. الاختبارات الوصفية:

يمكن عرض بعض نتائج الاختبارات الوصفية في الجدول التالي:

الجدول (8) الاختبارات الوصفية للمصارف المدروسة

المتغيرات	المتوسط الحسابي	الوسيط	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أدنى قيمة
مؤشر تمهيد الدخل	1.646827	0.336886	3.855409	19.48811	0.016667
مؤشر الاستقرار المصرفي	1.508516	1.519574	0.691123	3.196455	0.504271
مؤشر الجدارة الائتمانية	8.755369	8.127024	3.630861	20.523445	0.645738

المصدر: نتائج برنامج الايفيز.

يُلاحظ من الجدول (8) أن:

- مؤشر تمهيد الدخل للبنوك المدروسة:

بلغ متوسط مؤشر تمهيد الدخل (1.6) وبلغ وسيطها (0.3)، أما أعلى قيمة فكانت (19.5) وهو من نصيب بنك الشام عام (2019) أي أن جودة هذا البنك في أدنى مستوى، وأدنى قيمة كانت (0.02) من نصيب البنوك الإسلامية الثلاثة في عام (2011) أي أن جودة البنوك كانت في أعلى مستوى.

- مؤشر الاستقرار المصرفي للبنوك المدروسة:

بلغ متوسط الاستقرار المصرفي (150.9%) وبلغ وسيطها (151.9%)، أما أعلى قيمة كانت (319%) من نصيب بنك الشام عام (2011)، أما أدنى قيمة بلغت (50.4%) في عام (2017) لبنك البركة سورية.

- مؤشر الجدارة الائتمانية:

بلغ متوسط الجدارة الائتمانية (8.8) وبلغ وسيطها (8.12)، أما أعلى قيمة كانت (20.52) من نصيب بنك سورية الدولي الإسلامي عام (2011)، أما أدنى قيمة بلغت (0.65) في عام (2019) لبنك الشام.

2. اختبار فرضيات الدراسة:

قبل البدء بالدراسة وجب التنويه أنه تم استخدام دالة اللوغاريتم للمتغيرات لكي تكون صالحة للدراسة، كما تم استخدام GLS وفق طريقة Cross- Section SUR عند القيام بالاختبارات وذلك لتجنب المشكلات الإحصائية التي يمكن أن تظهر أثناء الاختبارات، وجاءت النتائج كالتالي:

اختبار الاستقرارية (جذر الوحدة):

تم اختيار اختبار ADF لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات حيث أن الفرضية الصفرية تقول بوجود جذر للوحدة للمتغيرات التابعة والمستقلة ولكي تستقر يجب أن تكون أصغر من مستويات الدلالة حيث تشير * إلى 1% و** إلى 5% و*** إلى 10%، وكانت نتائج الاختبار متوضعة في الجدول كالتالي:

الجدول (9) نتائج اختبار ADF

بدون ثابت ولا اتجاه		مع ثابت		مع ثابت واتجاه		المتغيرات
Prob	قيمة t	Prob	قيمة t	Prob	قيمة t	
*0.0021	20.7137	***0.0603	12.0767	0.1021	10.5846	عند المستوى
*0.0021	20.7137	***0.0603	12.0767	0.1021	10.5846	عند الفرق الأول
***0.0987	10.6816	0.5579	4.89078	0.5891	4.65219	عند المستوى
*0.0013	21.9046	***0.0713	11.6094	0.3305	6089675	عند الفرق الأول
0.7591	3.38551	0.6108	4.48894	0.8193	2.91638	عند المستوى
*0.0031	19.6898	0.2590	7.72420	0.4422	5.83269	عند الفرق الأول

المصدر: الاعتماد على مخرجات برنامج الviews.

إن المتغيرات مستقرة معاً ولا تحتوي على جذر الوحدة عند الفرق الأول وذلك بدون ثابت ولا اتجاه فكانت قيم الاحتمالات أصغر من مستوى الدلالة 5%.

اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية:

لاختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية تم اللجوء لاختبار قيم Durbin-Watson، وكلما كانت النتيجة تتراوح ضمن المجال {1.38-2.62} هذا يعني لا يوجد مشكلة ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية وكانت النتائج في الجدول التالي:

الجدول (10) اختبار Durbin-Watson

النتيجة	Durbin-Watson
لا يوجد مشكلة ارتباط ذاتي	1.501801

المصدر: الاعتماد على مخرجات الviews.

اختبار عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي:

بعد إجراء اختبار Breusch-Pagan-Godfrey للمتغيرات المستقلة كانت النتيجة عدم وجود مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي بعد ضرب عدد المشاهدات (36) ب R-squared فكانت النتيجة مطابقة للقيمة الموجودة في نتائج الاختبار وقيم الاحتمالات جميعاً أكبر من 1% و 5% لذلك نرفض وجود مشكلة.

المفاضلة بين نماذج Panel:

يتم الآن الانتقال إلى نماذج Panel الثلاثة والتي هي: نموذج الانحدار التجميعي (PM) ونموذج الانحدار ذو الأثر الثابت (FEM) ونموذج الانحدار ذو الأثر العشوائي (REM)، وذلك للمفاضلة بينهم:

أولاً سيتم المفاضلة بين نموذجي (PM) و (FEM) عن طريق إجراء اختبار Redundant Fixed Effects – Likelihood Ratio وإذا كانت النتيجة أصغر من مستويات الدلالة 1% و 5% و 10% نقبل (FEM) ونعود لإجراء المفاضلة بينه وبين نموذج (REM)، وكانت النتائج كالتالي:

الجدول (11) اختبار Redundant Fixed Effects – Likelihood Ratio

النموذج المعتمد	Test cross-section fixed effects
FEM	0.0242

المصدر: مخرجات برنامج الايفيز.

بما أن النموذج هو FEM نقوم بإجراء اختبار Hausman Test للمفاضلة بينه وبين نموذج (REM) وإذا كانت النتيجة أصغر من مستويات الدلالة 1% و 5% و 10% نقبل (FEM)، وكانت النتائج كالتالي:

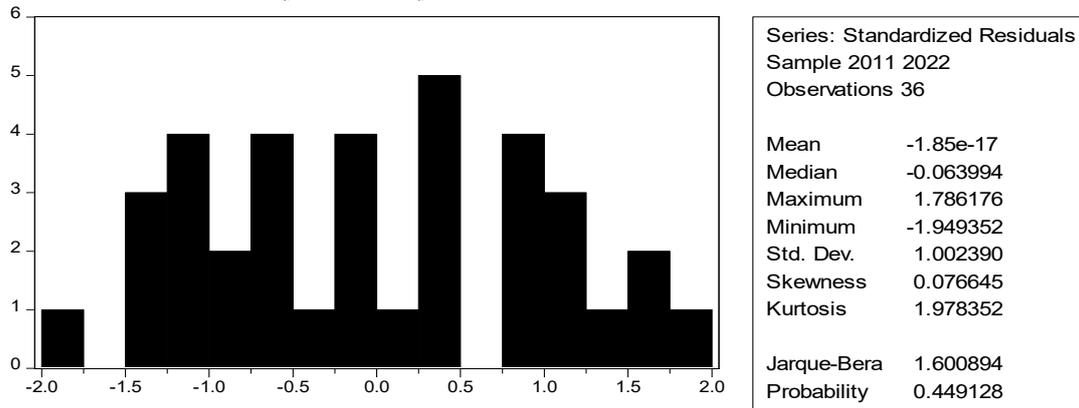
الجدول (12) اختبار Hausman Test

النموذج المعتمد	Test cross-section random effects
FEM	0.0328

المصدر: مخرجات برنامج الايفيز

اختبار التوزيع الطبيعي لبقايا النموذج:

تم اختبار التوزيع الطبيعي لبقايا متغيرات البحث وأظهرت النتائج أن البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي، وذلك نسبة إلى نتيجة احتمالية اختبار Jarque-Bera للمتغيرات أكبر من 5%، وكانت النتائج كما في الشكل التالي:

**الشكل (2) اختبار التوزيع الطبيعي لبقايا النموذج**

المصدر: مخرجات برنامج الايفيز.

3. نتائج اختبار الفرضية وفق نموذج FEM:

كانت نتائج الاختبار كما هي متوضعة في الجدول التالي:

الجدول (13) نتائج FEM

Prob(F)	F-statistic	Adjusted R	R-squared	Prob.	t-Statistic	Coefficient	
0.027256	3.163639	0.198251	0.289879	*0.0742	-1.847992	-1.367461	أثر الاستقرار المصرفي
				0.4118	-0.832013	-0.548557	أثر الجدارة الائتمانية

إعداد: مستخرجات برنامج eviews.

بعد اجراء جميع الاختبارات السابقة والعودة للجدول (13) يمكن تفسير فرضية البحث الرئيسية التي تقول:

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لاستقرار البنوك الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في جودة أرباحها المحاسبية خلال الفترة الممتدة ما بين (2011-2022).

نرفض فرضية العدم السابقة ونقبل بالفرضية البديلة حيث نلاحظ أن متغيرات الدراسة ذو دلالة معنوية واحصائية عند مستوى دلالة 5% حيث كانت $Prob(F) = 0.027$ أي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، كما أن $R-squared = 29\%$ أي أن مؤشر (S) ونسبة الرافعة المالية استطاعت تفسير ما يقارب 29% من أثر الاستقرار المصرفي وجدارته الائتمانية في جودة الأرباح، أما عن طبيعة اتجاه العلاقة فهي عكسية وفقاً لإشارة ال Coefficient أي كلما نقص مؤشر الاستقرار المصرفي درجة واحد ازداد مؤشر تمهيد الدخل بمقدار (137%) وكلما نقصت الجدارة الائتمانية بمقدار واحد كلما ازداد مؤشر تمهيد الدخل بمقدار (55%) وهي نسب كبيرة، وكما تم ذكره سابقاً فإن علاقة مؤشر تمهيد الدخل وجوده الأرباح هي علاقة عكسية أي أنه كلما نقص مؤشر الدخل ازدادت جودة الأرباح المحاسبية <-----> أنه كلما نقص مؤشر الاستقرار المصرفي ومؤشر الجدارة الائتمانية ازداد مؤشر الدخل ونقصت جودة الأرباح المحاسبية، وهذا يعني أهمية العلاقة بين المتغيرات، وعلى البنوك الإسلامية السعي دوماً نحو الاستقرار والجدارة الائتمانية لكي تتمكن من تحقيق جودة الأرباح المحاسبية، ويأخذ نموذج الانحدار النهائي الشكل التالي:

$$SMOOTH(Y) = -1.367 * S(X_1) - 0.548 * LR(X_2) + 0.159$$

4. النتائج:

تم تلخيص النتائج التي توصل إليها البحث للإجابة على أسئلة مشكلة البحث وفرضياته كالتالي:

1. خلال الفترة (2011-2022) كانت كل من متوسط قيم صافي الأرباح بعد الفوائد والضرائب وصافي التدفقات النقدية التشغيلية في حالة تذبذب، وكان متوسط الأرباح بعد الفوائد والضرائب الأعلى من نصيب بنك البركة، أما من جانب متوسط صافي التدفقات النقدية التشغيلية الأعلى فكانت من نصيب بنك سورية الدولي الإسلامي.
2. إن متوسط جودة الأرباح المحاسبية في البنوك الإسلامية السورية الثلاثة خلال الفترة (2011-2022) كانت متذبذبة تتعرض لارتفاعات وانخفاضات، وكانت سنة (2020) أكثر السنوات انخفاضاً في جودة الأرباح وذلك بعد انتهاء أزمة الحرب.
3. خلال فترة الدراسة (2011-2022) كانت أدنى جودة أرباح من نصيب بنك الشام في عام (2019)، وأعلى جودة كانت من نصيب البنوك الثلاثة في عام (2011) عند بداية أزمة الحرب، كما أنه خلال هذه الفترة كان متوسط جودة أرباح بنك البركة سورية هو الأفضل من بين البنوك وكان متوسط بنك الشام من أقل البنوك جودة في أرباحه.
4. من خلال تحليل القيم الداخلة في تكوين مؤشر Bank-O-Mater خلال الفترة (2011-2022) فكان متوسط نسبة رأس المال إلى الأصول ونسبة حقوق الملكية إلى الأصول من أكثر النسب تأثراً بالأزمات فكانت تعاني من انخفاض في قيمها، أما بقية النسب فكانت جيدة نوعاً ما.
5. وفيما يخص مؤشر الاستقرار المصرفي فكانت البنوك الإسلامية الثلاثة ذات استقرار مالي وملاءة مالية جيدة حيث تجاوزت النسبة (70%) طيلة الفترة المدروسة (2011-2022) باستثناء عام (2017) حيث بلغت (64%).

6. في حين أن البنك الشام تمتع بأعلى استقرار في عام (2011) وكذلك كان متوسط مؤشر الاستقرار المصرفي الأعلى خلال الفترة (2011-2022)، وكان بنك البركة سورية الأقل استقراراً من بين البنوك المدروسة في عام (2017) أما بنك سورية الدولي الإسلامي فكان من أكثر البنوك الأقل استقراراً بمتوسط مؤشر (S) خلال الفترة (2011-2022).
7. كما أن البنوك الإسلامية السورية لم تتمتع بجدارة ائتمانية وفق نسبة الرفع المالي ووافقت نتائج الاستقرار المصرفي في أن متوسط الجدارة الائتمانية خلال الفترة (2011-2022) الأعلى من نصيب بنك الشام والأقل من نصيب بنك سورية الدولي الإسلامي.
8. وفقاً لنتائج الاختبارات توصل البحث إلى أن انخفاض الاستقرار المصرفي والجدارة الائتمانية للبنوك الإسلامية السورية ساهمت في ارتفاع مؤشر تمهيد الدخل، ولكن مؤشر تمهيد الدخل على علاقة عكسية مع جودة الأرباح المحاسبية فهذا يعني أن انخفاض استقرار البنوك الإسلامية السورية وجدارتها الائتمانية ساهمت في انخفاض جودة أرباحها المحاسبية خلال الفترة (2011-2022).

5. التوصيات:

من خلال البحث ونتائجه، تم طرح بعض التوصيات كالتالي:

1. من الضرورة أن تسعى البنوك الإسلامية السورية في التشديد على رقابة سياسة عمل المدراء في سعيهم لتحقيق أعلى الأرباح وذلك لتجنب ممارساتهم التي تؤثر سلباً في جودة الأرباح المحاسبية.
2. توجيه البنوك الإسلامية السورية من قبل مجلس النقد والتسليف في اتباع مؤشر تمهيد الدخل الذي لا يحتاج إلى تحيزات شخصية أو تقديرات ذاتية في القياس يُقاس من خلاله جودة الأرباح المحاسبية وذلك للتمييز ما بين الأرباح وجودتها.
3. على البنوك الإسلامية توجيه سيولتها الفائضة نحو الاستثمارات الأمثل ورفع من قيم وسوية التسهيلات الائتمانية المباشرة المقدمة للعملاء مما يساهم في تحريك عجلة الاقتصاد والاستفادة من الأرباح المجنية من جديد مما يخفف العبء على المدراء في البحث عن سبل في تحقيق الأرباح.
4. محاولة سعي بنك الشام للتغيير من استراتيجياته وأهدافه والاستفادة من تجربة بنك البركة سورية لرفع سوية جودة أرباحه.
5. من الأفضل أن يقوم بنك سورية الدولي الإسلامي بالبحث عن طرق تساهم في تخفيض مشكلة الديون المعدومة التي كانت السبب في انخفاض جدارته الائتمانية واستقراره المصرفي والاستفادة من تجارب بنك الشام في ذلك.
6. إمكانية إعادة هذا البحث بدراسة طرق أخرى لقياس جودة الأرباح ومقارنتها مع مؤشر تمهيد الدخل وبيان الفرق بين المؤشرات، ودراسة مؤشر آخر من مؤشرات الاستقرار المصرفي كمؤشرات Z-Score لبيان الفرق ما بينها وبين مؤشر (S)، أو إعادة هذا البحث في المصارف التقليدية السورية أو قطاعات مصرفية في بلدان أخرى مغايرة لعينة هذا البحث.

التمويل:

هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. أبو سليمان، محمد. (2023، يناير). تطوير نموذج لتقييم الأداء المصرفي CAMELS طبقاً للشمول المالي وأثره على الجدارة الائتمانية. المجلة العلمية للبحوث التجارية. العدد الأول.
2. أحمد، محمد. (2022). انعكاسات الإفصاح السري على جودة الأرباح المحاسبية. مجلة البحوث المالية. مج:23. العدد:1.
3. الحموي، أحمد. (2021). العلاقة بين هيكل رأس المال وإمكانية التنبؤ باستمرار المنشأة. ماجستير. قسم المحاسبة. كلية الاقتصاد. جامعة دمشق. سورية.
4. السيد، علي. والبطويسي، مروة. وبصبوص، أحمد. (2023، أيلول). تقييم جودة الأرباح المحاسبية في خلق القيمة من منظور حملة الاسهم "دراسة تطبيقية على قطاع الاتصالات في مصر". المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية. مج:15. العدد:3.
5. العراقي، السيد. (2023، آذار). أثر تطبيق المراجعة المشتركة على جود الأرباح بالتطبيق على الشركات المساهمة المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية. مجلة التجارة والتمويل. العدد:1. مصر.
6. المالك، أحمد. (2023). أثر التعويضات والمكافآت المدفوعة على جودة الأرباح "دراسة تطبيقية في المصارف المدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية. مج:39. العدد:3. سورية.
7. النعمي، زهراء. والسبعوي، محمد. (2023). أثر النفاذ للخدمات المالية في القطاع المصرفي في مجموعة من البلدان العربية. مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية. مج:19. العدد:63. الجزء:2. ص ص:533-554.
8. حالوب، دعاء. (2023). دور المحاسبة القضائية في الاستقرار المصرفي بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة دراسات محاسبية ومالية. مج:18. العدد:63.
9. سرور، محمد. (2023، سبتمبر). أثر الجدارة الائتمانية على ممارسات إدارة الأرباح دراسة تطبيقية على الشركات المصرية. مجلة البحوث المحاسبية. العدد الثالث.
10. شعث، محمد. (2019). أثر تمهيد الدخل على العائد السوقي: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان للأوراق المالية. رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية. غزة. فلسطين.
11. صالح، آية. (2023، تموز). أثر هيكل الملكية وهيكل التمويل على جودة الأرباح: دراسة نظرية. مجلة البحوث المالية. مج:14. مج:3. مصر.
12. صندوق النقد العربي. (2022). تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية. الإمارات.
13. علاق، سامية. (2017). أثر المراجعة الخارجية على جودة الأرباح المحاسبية. رسالة ماجستير. جامعة أم البواقي. الجزائر.
14. قصيري، حسين. (2016). دراسة تحليلية نقدية لعوامل الجدارة الائتمانية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية. مج:38. العدد:3.
15. محمد، مصطفى. (2023). جودة الأرباح المحاسبية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية وانعكاسها على أسعار الأسهم. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية. مج:4. العدد:2. الجزء:2.
16. موالدي، نور. (2022). أثر احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار التقارير المالية (IFRS9) في جودة المستحقات "دراسة تحليلية على المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية. مج:38. العدد:2. سورية.

17. نعمة، عماد. حسن، مصطفى. (2019). أثر مقاييس جودة الأرباح المحاسبية في فاعلية نموذج z-sherrod للتنبؤ بالفشل المالي "دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية". مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية. مج:51. العدد:84. ص64.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Andi, B and Kristanto, H. and Hikmah, K. (2023). Pengaruh Kinerja Perbankan dan Makro Ekonomi terhadap Stabilitas Perbankan pada Bank Pembangunan Daerah di Indonesia tahun 2017-2022. Strata Social and Humanities Studies. Vol:1. No:2. PP:156–168.
2. Awuor, F. (2015). Effect of Selected Bank Specific Factors on Non Performing Loans Amongst Commercial Banks in Kenya. Master thesis in Business Administration. University of Nairobi.
3. Chau, N. and Vinh, V. (2023). Economic policy uncertainty, globalization and banking stability. International Journal of Business and Society. Vol:24. (3). No:25. PP:1231-1251.
4. Herianti, E. and Marundha, A. (2023). The role of managerial ownership as a mediator on the effect of aggressive tax actions on earnings quality. Journal of Profess. Vol:8. No:11. PP:01-18. Miami.
5. Ishtiaq, M. (2015). Risk Management in Banks: Determination of Practices and Relationship with Performance. A thesis submitted for the degree of Doctor of Philosophy in Economic. University of Bedfordshire.
6. Ismanto, H and Wibowo, P. and Shofwatin, T. (2023). Bank stability and fitness impact on MSMES' credit performance and credit accessibility. Banks and Bank Systems. Vol:18. Issue:4.
7. Jensen, C and Merckling, H. (1976). Theory of The Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure. Journal of Financial Economics. PP:305-360.
8. Kangea, S. (2023). Board Characteristics and Earnings Quality of Non-Financial Firms Listed at Nairobi Securities Exchange, Kenya. A Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy in Accounting of the Jomo Kenyatta University of Agriculture and Technology.
9. Khan, M and Amin, M. (2023). Does Market Competition Contribute to the Banking Stability of South Asian Emerging Economies?. Bulletin of Business and Economics. Vol:12. No:4. PP:119-125.
10. Nowotny, E and Ritzbeger-Grunwald, D. (2015). The Challenge of Economic Rebalancing in Europe – Perspectives for CESEE Countries. Edward Elgar Publishing. USA.
11. Riansyah, F and Midiastuty, P and Suranta, E. (2023, October). The Effect COVID-19 On Earnings Quality and the Role of Corporate Governance as a Moderation. International Journal of Management. Vol:4. Issue:4. PP:598-616.
12. Safi, M and Khlif, H. (2023). The Impact of Financial Inclusion on Banking Stability- An Analytical Study in the Iraqi Banking Sector. American Journal of Applied Statistics and Economics (AJASE). Vol:2. Issue:1.
13. Sinaga, E and Marpaung, E. (2023). Determinant Of Earnings Quality (Empirical Studies On Food And Beverage Sub-Sector Companies). Jurnal Ilmiah Manajemen Ubhara (JIMU). Vol:05. No:02.
14. Sugiarti, M and Siddiq, F. (2023, December). The Effect of Leverage, Profitability, and Profit Growth on Earnings Quality. Journal of Business and Information Systems. Vol:5. No:2.
15. Verma, D and Dawar, V and Chaudhary. P. (2023). Do audit attributes impact earnings quality? Evidence from India. Asian Journal of Accounting Research.
16. Zabidi, F and Esa, M and Miskan, N and Ahmad, S and Kasim, N. (2023). The effect of ownership structure on corporate social responsibility and earnings quality. Journal of Business Innovation. Vol:8. PP:65-77.

المواقع:

1. موقع مصرف سورية المركزي: <https://www.cb.gov.sy>
2. موقع سوق دمشق للأوراق المالية: <http://www.dse.gov.sy>